مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٦)

جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الملخص

هنـاك علاقـة جدليـة بيـن المعارضـة السياسـية وتـداول السـلطة ، علـى أسـاس انهمـا موجـودان فـي كل النظـم السياسـية ولا يمكـن الفصـل بينهمـا ، فالمعارضـة السياسـية وتـداول السـلطة موجـودان فـي النظـم السياسـية الديمقراطيـة والنظـم السياسـية غيـر الديمقراطيـة ففـي النظـم السياسـية الديمقراطيـة المعارضـة ظاهـرة والتـداول قائمـا ولكنهمـا بشـكلٍ ايجابـي فالمعارضـة مقننـة والتـداول سـلمياً ، بينمـا فـي النظـم غيـر الديمقراطيـة ظاهـران ايضـاً ولكـن المعارضـة غيـر مقننـة والتـداول علـى السـلطة غيـر سـلمي .

Abstract

There is a dialectical relationship between the political opposition and the transfer of authority, on the basis that they exist in all political systems and cannot be separated between them. The political opposition and the transfer of authority are present in democratic political systems and undemocratic political systems. Whereas in non-democratic regimes there are two phenomena as well, but the opposition is not regulated and the transfer of authority is not peaceful.

المقدمة

تعد دراسة المعارضة السياسية وتداول السلطة من الدراسات المهمة في حقل اختصاص العلوم السياسية وتحديدا النظم السياسية ذلك انهما مسألتين مهمتين ودراستهما يعينان على فهم وادراك الكثير من مشكلات النظم السياسية التي تعاني منها كثير من البلدان .

تباينت النظم السياسية في التعاطي مع هاتين المسألتين ، وهنا يمكن الكتابة عن شكلين من اشكال النظم وهما النظم الديمقراطية حيث مأسسة المعارضة وتداول السلطة ضمن الاطر الدستورية لتلك النظم ، بينما ظلت في النظم غير الديمقراطية بمسمياتها كافة خارج الأطر المؤسسية . مع ادراك ان هذه مسألة نسبية يمكن الكشف عنها من خلال الاستقرار وعدم الاستقرار الذي تعاني منه تلك النظم ، فكلما كان النظام السياسي مستقرا كلما كانت المعارضة مستوعبة من النظام السياسي والمؤشر الاهم في ذلك هو تداول السلطة سلمياً ، بينما يعني عدم استقرار النظام السياسي ان المعارضة غير مستوعبة وتعمل خارج اطار النظام السياسي وتسعى الى تغييره .

مما تقدم اردنا ان نوضح ان هناك علاقة جدلية بين المعارضة السياسية وتداول السلطة ، على أساس انهما موجودان في كل النظم السياسية ولا يمكن الفصل بينهما ، فالمعارضة السياسية وتداول السلطة موجودان في النظم السياسية الديمقراطية والنظم السياسية غير الديمقراطية ففي النظم السياسية الديمقراطية المعارضة ظاهرة والتداول قائما ولكنهما بشكلٍ ايجابي فالمعارضة مقننة والتداول سلمياً ، بينما في النظم غير الديمقراطية ظاهران ايضاً ولكن المعارضة غير مقننة والتداول على السلطة غير سلمي .

عليه فان فرضية البحث تنطلق من « جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة ، وكلما كان الأخير غائباً كلما كانت المعارضة قوية وفاعلة ومؤثرة « .

ولأجل البرهنة على هذه الفرضية سلباً أو ايجاباً قسمنا البحث إلى النقاط الاتية :

١- تداول السلطة اصطلاحا
٢- المعارضة اصطلاحا
٣- المعارضة السياسية والسلطة السياسية
٤- المعارضة السياسية وتداول السلطة
٥- المعارضة والنظم السياسية : درجة قوتها في تكريس التداول السلمي للسلطة
٦- المعارضة ضرورة لعدم احتكار السلطة والاستئثار بها .

اولا : تداول السلطة اصطلاحا

أن فكرة ومبدأ تداول السلطة لم يكن معروفًا ولا «مدسترًا» ولا مقننًا قبل تطور الفكر السياسى ومعرفة العلوم السياسية والتعامل مع الدستور والقانون، ولكن كان التداول هذا يتم بصورة أو بأخرى على مر التاريخ، وكان الأمر يحسم بالحرب أو القتل أو التخلص من الحاكم من داخل الأسرة، أو بالفتن والدسائس، أى أن الحاكم لم يكن بعيدًا فى

كثير من الأحيان عن الإقصاء والإسقاط والاستبدال[١] .

يقصد بتداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب. وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي.

تمثل عملية التداول السلمي للسلطة جوهر الديمقراطية الغربية ويرتبط بذلك الحديث عن وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو لأخرى وهما الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغماً عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه[٢] .

وعلى رغم أن الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة ، إلا أن التراث السياسي العربي تميز بالسلبية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة ، وقد تحدث ابن خلدون عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم مما يؤدي في النهاية إلى انهيار العمران .

أما إذا كانت السلطة شرعية فإن المعارضة هنا تعني رفضّا لكيفية ما لتنفيذ إدارة السلطة ، أو سعياً إلى تحوير أو تعديل الكيفيات والوسائل التي تتم بها تلك الادارة ، والعلاقة هنا بين السلطة والمعارضة تكون منطقية و موضوعية ، ومنضبطة بقواعد اللعبة السياسية القائمة على مبدأ التعددية وتداول السلطة بطريقة سلمية شفافة من خلال صناديق الانتخابات ، وبدلاً من أن تتصارع السلطة والمعارضة لتصفية بعضهما البعض نجد أن كلاً من السلطة والمعارضة يتوجهان إلى المواطن (صاحب المصلحة الحقيقي) لإقناعه بما يريد كل منهما على أمل الحصول على ثقته في أقرب انتخابات تصعد بهذا أو ذاك إلى موقع السلطة[٣] .

إن عملية التداول السلمي على السلطة تبقى الحلقة المفقودة في مسار التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، فتبني الديمقراطية بقى شكلياً دون ممارسة فعلية ، إذ لم يضع حداً لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع ، ويتم هذا التبني الشكلي وفقاً لعملية سياسية سمحت من خلالها السلطة بإنشاء أحزاب سياسية ، وذلك بشرط أن لا تتحصل قوى المعارضة على أغلبية مهما كلف الأمر (وإن حتم ذلك تزوير الانتخابات) ، ولذا فمن الصعب جداً أن تتمكن المعارضة من تشكيل الحكومة ، مما جعل التداول على السلطة أمراً مستحيلاً[٤] .

إن التركيز على الجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه آلية لإدارة الدخول و الخروج إلى السلطة والى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة، لكن في حقيقة الأمر

(١) جمال أسعد ، المعارضة وتداول السلطة ، اليوم السابع ، الاربعاء ٢٨ شباط / فبراير ٢٠١٨ .
https://www.youm٧.com/story/**28/2/2018/%D%8A%7D%9**

(٢) صفي الدين خربوش ، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات ، نقلاً عن :
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/**b706c5a71-2a843-4069-7d9-dcd778a0271**

(٣) السيد عمر واخرون ، التنشئة السياسية الاسلامية : التاصيل والممارسات المعاصرة ، المجلد الثاني ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٣ ، ص ٩٩٣ .

(٤) بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٦ .

إن إشكالية التداول على السلطة هي أعمق من ذلك بكثير فهي تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم وفي درجة الوعي السياسي العام، لذلك كان التحقق الفعلي لمبدأ التداول مرهونا بشروط مسبقة وهي الشروط الواردة في أعلاه والمتضمنة التعددية والانتخابات والاتفاق على مؤسسات الدولة.

إن القيمة المؤسسية لمبدأ تداول السلطة لا تنحصر في فتح سبل العمل السياسي المشروع أمام التنظيمات السياسية فحسب، وإنما في انه يتضمن آلية محددة لتنظيم عملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية أيضا، ومن هذا الجانب ليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للأحزاب أية قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب على الوصول إلى السلطة(٥).

ثانيا : المعارضة اصطلاحاً

عرفت الموسوعة السياسية المعارضة في الاصطلاح بأنها : « الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تكون معادية كلياً أو جزئياً لسياسة الحكومة « . وتعني أيضاً في المفهوم السياسي العام « الرأي أو الصوت الاخر « ، ولكن هذا المفهوم يرتبط في الواقع السياسي الحاضر بذلك الشكل من أشكال النظم السياسية حيث تنقسم الحياة السياسية بين طرفين ، أحدهما يكون في السلطة ويطلق عليه الحكومة ، والثاني يكون خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة ، حينئذٍ تكون دلالة اللفظ متجهة إلى ذلك التكوين الواقع خارج السلطة أياً كان شكله . قد يكون حزباً ، أو جماعة ، أو حركة ، فكلّ هذه التكوينات تتجه اليها دلالة المعارضة لتعبّر عن القوى غير المساندة للحكومة ، والتي تقف منها موقف الضدّ أو الرفض(٦) .

وجاء في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية ، تحت كلمة معارضة تعريف لهذا المصطلح وتفسير له بأنه : « في القانون الدستوري وعلم السياسة تستعمل كلمة معارضة للدلالة على الأحزاب والمجموعات السياسية التي – بداعي عدم حصولها على أغلبية الأصوات في الانتخابات – تناضل من أجل استلام السلطة . وتمارس المعارضة عملها بشكلٍ طبيعي واعتيادي في الاطار القانوني ، وحتى المؤسسي (نظام رسمي للمعارضة في بريطانيا) ، وتنمو أحياناً خارج النظام السياسي الذي ترفض قواعد لعبته (التطرفية السياسية) ، وفي هذه الحالة يجري الكلام عن معارضة خارج البرلمان وتتميز المعارضة في الأنظمة الديمقراطية بحقّ الوجود والتعريف ببرامجها واستلام السلطة عندما تحصل على أغلبية الأصوات . ويتمتع أعضاء المعارضة بحقّ النقد والمشاركة في الرقابة على العمل الحكومي (عن طريق المناقشات وإجراءات الأسئلة والاستجوابات) وحقّ الكلام الذي ينظمه النظام الداخلي للمجلس النيابي وحقّ التعديل المعترف به في الدستور ، بالتوسع . المعارضة هي مجموع الأشخاص أو المجموعات أو الاحزاب التي تكون – في وقتٍ معين – على خلافٍ كلي أو جزئي مع الحكومة أو النظام السياسي(٧) .

وللتأصيل الفكري والفلسفي فإن من المدرك أن المعارضة السياسية في معناها

(٥) احمد جويد ، الانظمة العربية واشكالية تداول السلطة ، نقلاً عن :
http://shrsc.com/news24

(٦) نقلاً عن : وائل عبد الحميد المبحوح ، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) ١٩٩٤ – ٢٠٠٦ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .١٧ .

(٧) وائل عبد الحميد المبحوح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

الواسع الفضفاض نشأت مع نشأة السلطة في المجتمعات الانسانية . ومنذ أن انقسم الأفراد إلى حكام ومحكومين . أما المعارضة في الفكر السياسي الحديث فقد ارتبطت بتطور الأنظمة الانتخابية والحزبية وباقتصاد السوق[٨] .

تعبّر العلاقة بين السلطة والمعارضة في كل مكان وزمان عن مستوى الحياة السياسية وعن خصائص المجال السياسي لأي دولة ، فوجودهما يمثل السير الطبيعي للدولة من خلال المحافظة على توازن النظام السياسي ، إذ فجدوى الصراع الديمقراطي بين السلطة والمعارضة قائم على تبادل الأدوار دون أن يقصي أي طرف منهما من الحياة السياسية ، ومن المستحيل أن يتم تداول سلمي للسلطة ما لم تكن هناك وحدة جدلية بين السلطة والمعارضة ، وهو ما يؤدي إلى تحول الشئ إلى نقيضه من دون تدمير الوحدة (الدولة) وتفكيكها[٩] .

ففي بلاد العرب لا تكتفي السلطة بأن تكون مثل الآخرين في القبول على مضض بوجود معارضة، إنها تريد شيئا آخر يجعلها شاذة عن المنطق والأعراف في التعامل مع هذا الموضوع المعقد.إنها تريدها[١٠]:

أولاً :معارضة مظهرية في جلباب هي، أي السلطة، تضع مقاساته إن لم تقم بخياطته. وينتهي الأمر بوجود معارضة مطأطأة الرأس، محنية الظهر، تدرك في كل كلمة تنطقها وفي كل فعل تقوم به بأن العين لا تعلو على الحاجب، وبأن صورة وهيبة السلطة خطان أحمران مقدسان لا يحق لأحد تجاوزهما.

ثانيا: معارضة شبه موالية للسلطة، لا تختلف عن موالي السلطة الحقيقيين إلا في ادعائها أمام الناس وفي تسميتها الرسمية بأنها معارضة. وتستطيع المعارضة أن تفاخر بأن ولاءها هو للوطن، ولا غير الوطن، طالما أنها تدرك في قرارة نفسها أن السلطة هي الوطن والوطن هو السلطة .

تتميز المعارضة السياسية بخصائص عامة توضح ذاتها وهي[١١]:

١- النسبية : إذ إن المعارضة ظاهرة سياسية نسبية تتحدد مدياتها وفق الظروف والحدود المسموح لها بالعمل .

٢- التناوبية : بمعنى تبادل الادوار بين الحكومة والمعارضة فكل طرف قد نجده تارة في السلطة وتارة أخرى خارجها .

٣- الوضوح : أي وضوح عمل المعارضة أو غموضها حسب حرية العمل المتاح لها .

٤- عدم استقرار المعارضة فهي تتأرجح بين القوة والضعف وفقا لدرجة تماسكها وتنظيمها ، فينعكس ذلك على ايدائها وسلوكها .

(٨) عمر الحضرمي ، الاسلام والمعارضة السياسية ، جريدة الرأي (الاردنية) ، الاحد ٢٠١٢/٤/١ .

(٩) عائشة عباش ، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس : دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ٢٠٢٠ ، ص ١١ .

(١٠) علي فخرو ، جدلية السلطة والمعارضة في بلاد العرب ، جريدة القدس العربي (اللندنية) ، ١١ اب / اغسطس ٢٠١٥ .

(١١) حافظ علوان حمادي الدليمي ، المعارضة السياسية : دراسة تحليلية لشروطها و وظائفها ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، العدد (٢) ، السليمانية ، شباط ٢٠١٨ ، ص ١٦٨ .

ثالثا : المعارضة السياسية والسلطة السياسية

السلطة السياسية هي حجر الأساس بالنسبة للدولة وما يتواجد بها من مؤسسات، ومن دون وجودها لا توجد الدولة. وعليه فإن الحياة السياسية برمتها تتركز حول مُركب من العناصر المادية والمعنوية يسمى بالسلطة السياسية.

يُعرف عالم السياسة الشهير «بيردو» السلطة السياسية بأنها قوة في خدمة فكرة، وبأنها قوة تتولد من الوعي الاجتماعي، وتلك القوة تتجه نحو قيادة المجموع للبحث عن الصالح العام المشترك، وهي قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به. من هذا التعريف المختصر يتضح وجود عنصرين للسلطة هما القوة والفكرة، ويرى «بيردو» بأن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة فقط، ولكنها هي ذاتها قوة ذات فكرة. وذلك الطرح يقودنا إلى القول بأن السلطة السياسية لا تتمثل في القوة المادية وحدها لأنها ليست تسلطاً مادياً قاهراً، وكل تحليل رصين لها لابد وأن ينتهي إلى اعتبارها مركباً معقداً لا تقتصر على القوة المادية فقط[١٢] .

أين تكمن أسباب وجود تلك الظواهر المريضة في علاقة السلطة بالمعارضة في الحياة السياسية العربية؟ إنها في الأساس تكمن في تعامل الأدب السياسي العربي، عبر قرون طويلة، مع مفهوم سلطة الدولة. فسلطة الدولة العربية، أيا تكون تسمية تلك الدولة، خلافة أو جمهورية أو إمارة أو مملكة أو سلطنة أو غيرها، تعتبر سلطة مستقلة بذاتها، متعالية ومنفصلة عن مجتمعاتها، محتكرة لكل الوسائل الضابطة لنشاطات ساكني تلك المجتمعات، وبالتالي فانها غير قابلة للمساءلة الجدية، وإنما تقدم لها النصيحة ويتمُ التعامل معها بالصبر والرجاء[١٣] .

وهناك فارق مهم يميز المعارضة في المعنى الاصطلاحي الغربي الذي يفترض انقسام الحياة السياسية ما بين حكومة ومعارضة تؤدي كل منهما دورها وفقاً لقواعد وأصول ، وتقبل تبادل الادوار بالاحتكام للقاعدة الشعبية في انتخابات عامة يطبق فيها مبدأ التصويت ، ومن ثم يفوز الحاصل على أكبر عدد من الاصوات (أي الأغلبية) بدور الحكومة ، ويبقى الحاصل على العدد الأقل من الأصوات (أي الاقلية) دور المعارضة ، حيث تصير المعارضة في تلك المجتمعات تعبيراً عن حرية الأقلية في أن تعارض في مواجهة حق الاغلبية في أن تحكم[١٤] .

في الواقع السياسي المعاصر ، تعني المعارضة ذلك الشكل من أشكال النظم السياسية حيث تنقسم الحياة السياسية بين طرفين ، أحدهما يكون في السلطة ويطلق عليه الحكومة والثاني يكون خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة ، حينئذ تكون دلالة اللفظ تتجه إلى ذلك التكوين الواقع خارج السلطة أياً كان شكله .. قد يكون حزباً أو جماعة ، أو حركة ، فكل هذه التكوينات تتجه اليها دلالة المعارضة لتعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف منها موقف الرفض أو الضد ، وما زالت المعارضة مصطلحا يستعمل في القانون الدستوري وفي علم السياسة ويقصد به الاحزاب والجماعات السياسية التي تناضل

(١٢) نقلًا عن : عبد الله جمعة الحاج ، أهمية السلطة السياسية ، جريدة الاتحاد (الاماراتية) ، ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٩ .

(١٣) علي فخرو ، مصدر سبق ذكره .

(١٤) وائل عبد الحميد المبحوح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

للاستيلاء على الحكم(١٥) .

المعارضة السياسة هي قوى (أحزاب) تمارس العمل السياسي العلني والمرخص كجماعات سياسية منظمة تعارض سياسة الحكومة القائمة وتنتقد ممارستها الخاطئة من خلال دورها الرقابي لأداء الحكومة ومتابعة سياساتها وتهدف إلى الوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً وفقاً لأحكام القانون, وهدف استلام السلطة هو عنصر أساسي في التمييز بين التنظيمات السياسية المختلفة والذي يعد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه قوى التحول الديمقراطي. وبهذا فالمعارضة تعد جزء أساسي وشرعي من النظام السياسي الديمقراطي.

على حركات المعارضة بشكل عام والاسلامية منها بشكل خاص أن تعي جيداً أنها جزء أساس من النظام السياسي القائم في بلادها ، وأنه لايجوز لها الانكفاء على نفسها ، وترك المجال مفتوحاً أمام السلطة القائمة لتصنع ما تريد ، بل على المعارضة ان تأخذ دورها في النصح والارشاد أولاً ، ثم التصدّي لجميع تجاوزات الأنظمة ، والاعتراض عليها بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة ، وتوضيح المواقف دائماً لشعوبها بكل شفافية ومصداقية ، وليس من باب مناكفة الأنظمة فقط ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن من هو معارض اليوم ربما يصبح السلطة غداً (١٦).

إن ذلك الفهم لطبيعة سلطة الدولة، وهو الفهم الذي ميز مسيرة الدولة العربية والإسلامية عبر تاريخ طويل، الذي أعطاها الحق بالتعامل مع أي معارضة بقوة البطش، ذلك الفهم لايزال موجودا في الحياة العربية السياسية، وإن بنسب متفاوتة وأشكال مختلفة.

ذلك الفهم يتعارض بصورة كاملة مع وجود معارضة مستقلة واقفة على قدميها ونديُة، لأنه لا يسمح بالمشاركة المجتمعية الفاعلة المؤثرة في برامج وقرارات وممارسات سلطة الدولة العربية. والنتيجة هو إما سحق المعارضة أو تدجينها أو اختراقها أو تشويه صورتها ومقاصدها. والضحية في النهاية هو السلم الأهلي والمجتمعي، والضحية أيضا، وهذا أمر خطير للغاية، هي إمكانية حدوث النضج والسمو والكفاءة والإبداع في منظومة الحياة السياسية العربية. وهذا كله سيعيق الإنتقال إلى نظام ديمقراطي معقول وعادل (١٧) .

وهناك ثلاث صور شهدتها علاقة السلطة بالمعارضة (١٨) :

الاولى : حيازة السلطة حيازة كاملة من الطرف المعارض الساعي اليها ، ويكون ذلك باسلوبين الاول باستخدام العنف والاستيلاء على السلطة ، والثاني بالاقتراع الانتخابي . والاسلوب الاول شهدته المنطقة العربية بشكل صارخ في النصف الثاني من القرن الماضي إذ بلغت عمليات الاستيلاء على السلطة بالعنف (بصيغة الانقلابات) خلال المدة من ١٩٣٥ وحتى العام ١٩٧٨ (٤٧) عملية استيلاء ناجحة ، في حين كان الاسلوب الثاني كان من نصيب جبهة الانقاذ في الجزائر وحركة حماس في فلسطين واللتان أقصيتا قسراً بضغط من القوى الدولية وبدوافع عقائدية .

الثانية : اقتسام السلطة بين النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية وذلك لا يكون

(١٥) المعارضة والتداول السلمي للسلطة ، مركز بحوث للدراسات ، كتاب القضايا المعاصرة ، ص٥ نقلا عن https://islamsyria.com/portal/uploads/CMS/library/**100120150917043636**.pdf

(١٦) وائل عبد الحميد المبحوح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(١٧) علي فخرو ، مصدر سبق ذكره .

(١٨) وليد سالم محمد ، المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي ، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد (١١) ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١ .

إلا إذا امتلكت المعارضة قوة ضغط ونفوذ كبير يسمح لها بالضغط على النخبة الحاكمة من ناحية وامتلاك النخبة الحاكمة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكاً ديمقراطياً يعود على النظام السياسي بالاستقرار والتماسك ويعود على حصتها من السلطة بأسباب الشرعية في نظر الجمهور .

الثالثة : مبنية على صيغة المشاركة في السلطة والانخراط الايجابي في الحياة السياسية من جانب المعارضة وتوافر الاستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الاستجابة لذلك الانخراط وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة .

بكلمة أخرى ان المعارضة السياسية هي اسلوب للتعبير عن الارادة السياسية في مراقبة ومحاسبة وتقويم سلوك السلطة السياسية ، وفقاً لمبدأ الرأي والرأي الاخر أو احترام الاختلاف في الرأي بوصف الاختلاف حقاً مشروعا وهنا يكون تنوع المفاهيم والتصورات والمواقف أمراً مقبولاً [١٩].

رابعا : المعارضة السياسية وتداول السلطة

السلطة السياسية بنفيها للمعارضة هي في ذات الوقت تنفي ذاتها ، فهذه الأخيرة أهم وأقوى مصدر للسلطة السياسية والعكس صحيح ، مما يجعل منهما ليس تعبيرين متكاملين في المجال السياسي فحسب ، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضية يحمل كل منهما إمكانية أن يصير الاخر[٢٠].

والسمة الأبرز للمجتمعات المتقدمة، أي المندمجة قومياً واجتماعياً هي وحدة مجالها السياسي الذي تتجابه فيه وتتقاطع تيارات واتجاهات مختلفة ومتخالفة. وفي مثل هذا المجال السياسي الموحد تقوم الوحدة الجدلية بين السلطة والمعارضة. هذه الوحدة التي لا تعرفها ولا تعترف بها النظم الاستبدادية، ويستهجنها سياسيوها ومعظم مثقفيها أيضاً، هي التي تفضي إلى الاستقرار السياسي الفعلي وإلى التداول السلمي للسلطة. والاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة من أهم المداخل السياسية إلى التقدم.

لعله من المستحيل أن يتم تداول سلمي للسلطة ما لم تكن هناك وحدة جدلية بين السلطة والمعارضة. وإلا كيف يمكن أن يتحول الشيء إلى نقيضه من دون تدمير الوحدة أو تفكيكها؟ إن مصير السلطة الاستبدادية أن تدمر وحدة المجال السياسي المجتمعي والروابط المجتمعية، ثم تدمر نفسها. فليس بوسع السلطة السياسية أن تنفي المعارضة من دون أن تنفي ذاتها، ومن دون أن تنفي صفتها سلطةً سياسيةً، وكذلك المعارضة. وليس بوسع الدولة أن تنفي المجتمع من دون أن تنفي ذاتها وصفتها دولةً أيضاً. الدولة الاستبدادية هي أي شيء سوى الدولة السياسية، والسلطة المستبدة هي أي شيء سوى السلطة السياسية؛ لأنهما بالقدر نفسه استلاب ناجز للمجتمع والشعب [٢١] .

غير أنه لا يمكن الحديث عن علاقة جدلية سليمة بين السلطة والمعارضة دون وجود مجال سياسي ديمقراطي كفيل بحماية السلطة من فوضوية أو تمرد المعارضة من ناحية ، وحماية المعارضة من عنف وغطرسة السلطة من ناحية ثانية ، وحماية الدولة

(١٩) وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٨ .
(٢٠) عائشة عباش ، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس : دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ٢٠٢٠ ، ص ١١ .
(٢١) جاد الكريم الجباعي ، جدل السلطة والمعارضة ، نقلا عن الرابط
http://hem.bredband.net/b١٥٣٩٤٨/baian٣.htm

ككيان قانوني وسياسي يجمع الاثنين ويؤمن التداول السلمي على السلطة وفق ديناميكية سياسية مضبوطة بأطر قانونية من ناحية ثالثة (٢٢) .

فالمعارضة السياسية ملازمة لاية سلطة سياسية وهي جزء مكمل لها فهي تقوم بعملية تصحيح ذاتي للقرارات التي يثبت فيها خطأ الرأي كما تقوم بتصحيح اني وسريع للقرارات والرؤى المتباينة في حالة احتدام الجدل السياسي حول القضايا التي تتنوع حولها الاراء والمواقف وصولاً الى توافقات مشتركة سليمة وبناءة من أجل تحقيق الصالح العام والحفاظ عليه ، إذاً المعارضة في الوقت الذي تمنع فيه الاستبداد والتسلط تكون حارسة للحريات (٢٣) .

في ضوء هذه الوقائع، بات من الضروري إعادة تأسيس مفهوم المعارضة مدخلاً إلى إعادة تأسيس مفهوم السلطة السياسية في نطاق جدلية المجتمع المدني والدولة السياسية، دولة الحق والقانون. ولعملية إعادة التأسيس هذه مقدمات أولية بسيطة ولكنها ضرورية أهمها (٢٤) :

١ ـ السلطة والمعارضة معاً تنتميان إلى مجال سياسي مشترك هو المجال الذي ينتجه المجتمع، ويعبر عن فاعليته السياسية الحرة الواعية والهادفة. وتشظي هذا المجال تعبير عياني عن افتراق المصالح الفئوية الخاصة عن المصلحة العامة، الوطنية / القومية. وإن عدم توافق الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية المختلفة على ما هي المصلحة العامة يجعلها جميعاً تتخبط وتتخابط في مناخ ركودي يحول دون ارتقاء الجماعات إلى مستوى المجتمع المتدامج، المجتمع المدني، ومن ثم المجتمع السياسي. وتشظي المجال السياسي يدل دلالة قاطعة على أن اللاشعور السياسي الذي أنتجته عهود الاستبداد الطويلة ما يزال قائماً على مبدأ العشيرة والغنيمة والعقيدة، كما أشار إلى ذلك محمد عابد الجابري في كتابه المهم «العقل السياسي»

٢ ـ لا تستمد السلطة السياسية، بحصر المعنى، شرعيتها من أي مصدر أقوى وأهم من شرعية المعارضة. فليس السلطة والمعارضة تعبيرين متكاملين عن المجال السياسي المجتمعي فحسب، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضية يحمل كل منهما إمكانية أن يصير الآخر. فالمعارضة هي معارضة بالفعل وسلطة بالقوة. والسلطة هي سلطة بالفعل ومعارضة بالقوة. وجدلهما هذا هو جدل الكينونة الاجتماعية ذاتها، جدل تعارضاتها الملازمة وقد اتخذت شكلاً سياسياً سلمياً متمدناً أو متحضراً، يكاد لا يلحظ فيه العنصر الاجتماعي ـ الطبقي ـ المباشر. وهذا يؤكد أن الصيغ السياسية التي ينتجها المجتمع إنما هي تحديداته الذاتية وأحد أشكال وجوده. فالسياسة في أحد أهم معانيها هي تعبير غير مباشر عن التعارضات الفئوية والطبقية في نطاق وحدة المجتمع والدولة وتحت سيادة القانون. وكلما انفكت مصلحة الفئة الحاكمة وبطانتها عن المصلحة العامة اتسعت الهوة بين الحكم والشعب وأمعنت السلطة في قمع المعارضة واضطهادها. وقد بات قمع المعارضة وحده في كل مكان دليلاً قاطعاً على اختلال العلاقة بين السلطة والشعب، وعلى انفكاك مصلحتها عن مصلحته.

٣ ـ إذا كانت السلطة السياسية تتحدد سلباً وإيجاباً بالشعب، فإن المعارضة إنما

(٢٢) عائشة عباش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .
(٢٣) وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠٩ – ٣١٠ .
(٢٤) جاد الكريم الجباعي ، جدل السلطة والمعارضة ،

تتحدد بالسلطة ذاتها، وتحمل أهم خصائصها، وإلا لما جاز أن تكون سلطة بالقوة. فما أكثر ما أنتجت السلطات الاستبدادية معارضات من نوعها، أو على صورتها ومثالها، مع اختلاف في درجة الاستبداد. لذلك يتعين على معارضة السلطات المستبدة أن تنجز، أولاً، قطيعة معرفية، منهجية، وفكرية وسياسية وأخلاقية مع عالم الاستبداد ومنطقه وفكره وسياساته وأخلاقه. ويتعين عليها، من ثم أن تنتج أو تنشئ تصوراً حديثاً عن العالم وعن المجتمع والإنسان، ولا سيما عن المرأة، لا يحمل بذور الاستبداد، ولا يسمح بإعادة إنتاجه. وأن تعمل على دمج هذا التصور في الإنتاج الاجتماعي وفي التربية والثقافة والسياسة. فإن الخروج من عالم الاستبداد يقتضي تحولاً جذرياً في الوعي والممارسة. وكلما كان هذا التصور المنشود إنسانياً وديموقراطياً كان مناوئاً للعنف بجميع صوره وأشكاله ودرجاته. فليس الاستبداد نبتاً شيطانياً ينبت في الفراغ. والله لا يغير ما في قوم حتى يغيروا ما في أنفسهم.

٤ ـ إن قوة السلطة، في المجالين الداخلي والخارجي، من قوة المعارضة وضعفها من ضعفها وإضعافها. إلا إذا فهمت القوة على أنها قوة البطش العاري، وحتى هذه لا تصمد في الامتحان إزاء القوى الخارجية، وليست في جميع الأحوال سوى قوة وهمية. فإن مصدر القوة الفعلية للسلطة والمعارضة معاً هو المثلث الجدلي أو «الثالوث المقدس»: الوطن والقانون والحرية، المثلث الذي إذا فقد أحد أضلاعه فقد كيانه ومعناه، أو ماهيته وجوهره. ضعف المعارضة هو قوة السلطة الوهمية، وقوة المعارضة هي قوة السلطة الفعلية، بخلاف ما يعتقده الوعي الزائف.

٥ ـ المرجعية الواقعية المشتركة لكل من السلطة والمعارضة، على السواء، هي المصلحة العامة، الوطنية / القومية. وغياب هذه المرجعية في وعيهما يعني حلول مرجعيات أيديولوجية محل المرجعية الواقعية. ويظهر هذا الغياب بجلاء في الرؤية التي تقلص حدود الوطن وحدود الدولة، وربما حدود العالم حتى تتطابق مع حدودها، وتنظر إلى الواقع وإلى المجتمع على أنهما مادة هامدة أو موضوع ميت لإرادتها «الخيرة».

٦ ـ حقوق المواطنين هي واجبات الدولة. وحقوق المعارضة هي واجبات السلطة. فليس للدولة أن تفرض أياً من الواجبات على مواطنيها وليس للسلطة أن تفرض أياً من الواجبات على المعارضة. ذلك لأن قوام الدولة والسلطة الممسكة بزمامها هو القانون، والسهر على حسن تطبيقه، فهما أي الدولة والسلطة تعبيران مباشران عن الكلية العينية، كلية المجتمع والشعب. والقانون لا يقوم إلا على قاعدة الحقوق، وهذه تنتمي إلى دائرة الموضوعية. أما الواجبات فتنتمي إلى دائرة الذاتية. القانون لا يعنى بالواجبات لأنها جزء من الحياة الأخلاقية الفردية والاجتماعية، ومبدؤه هو الحرية أو الإباحة. لذلك جاءت جميع الشرائع الدينية والقوانين الوضعية التي تنظم الحياة الاجتماعية في صيغة النهي، (لا تقتل، لا تسرق، لا تزن ..) ، لا في صيغة الأمر. وكل ما لم تنه عنه الشرائع والقوانين مباح. الإباحة هي الأصل، والحرية هي الأصل. إن للدولة وللسلطة السياسية وظائف وعليهما واجبات، وهذه الوظائف والواجبات اجتماعية دوماً. وإذ تتعلق هذه الوظائف والواجبات بالأفراد فإنما تتعلق بهم بصفاتهم الاجتماعية فحسب، أي بصفاتهم أعضاء المجتمع والدولة. ومع ذلك فإن الظلم مركوز في الفرد الطبيعي ومن ثم في المجتمع والدولة. والسلطة السياسية تمارس الظلم أحياناً وهي تعرف أنه ظلم، ولكن الذي لا

تعرفه، وربما لا تريد أن تعرفه هو أن الظالم هو المظلوم. لذلك فإن جهود السلطة والمعارضة معاً يجب أن تنصب على تقليص الظلم باستمرار، سواء ما يقع منه على الأفراد أو على الجماعات والفئات والأحزاب.

٧ ـ بيد أنه لا يمكن الحديث عن علاقة سليمة بين السلطة والمعارضة وعن وحدة جدلية بينهما قبل الحديث عن وحدة المعارضة ذاتها. ويبدو أن غياب وحدة المعارضة هو من أهم العوامل التي تعيق وحدة السلطة والمعارضة أو تحول دونها. إن قوام وحدة المعارضة، على ما بين أحزابها وتنظيماتها وتياراتها من تباين واختلاف يعبران إلى هذا الحد أو ذاك عن التعارضات الاجتماعية (الطبقية) الملازمة للكينونة الاجتماعية، هو توافقها أو اتفاقها على ما هي المصلحة العامة الوطنية / القومية، وصدورها جميعاً عنها أولاً. والتزامها مبادئ الحرية والعدالة والمساواة ثانياً. واعتراف كل منها بالآخر وبحقوقه وحريته ثالثاً. واعتراف كل منها اعترافاً مبدئياً ونهائياً بأنه جزء من المجتمع يتحدد به ولا يحدده، رابعاً. فوحدة المعارضة على هذه الأسس هي التي تعبر عن وحدة المجال السياسي للمجتمع وتطلق جدله الداخلي أو تاريخه الداخلي بإعادة إنتاج تعارضاته في المجال السياسي والعمل على حلها بالطرق السياسية.

٨ ـ اعتراف السلطة والمعارضة معاً بأن السياسة فاعلية اجتماعية ومجتمعية، لا فاعلية سلطوية أو سلطانية فحسب، ولا فاعلية حزبية فقط، وأن السياسة هي مرآة المجتمع، هو اعتراف بأفرادية الواقع ومعقوليته، وانطواء كليته ووحدته الجدلية على التعدد والاختلاف والتعارض، ومدخل إلى فهمه والتأثير فيه. واعتراف بأن السياسة، بما هي مشاركة إيجابية في الشأن العام، هي حق من حقوق الإنسان والمواطن، وما لم يكن الأمر كذلك فلا مشروعية لأي حزب ولا مشروعية لأي سلطة قائمة أو محتملة. وهذا الاعتراف هو الشرط الضروري لإنتاج مجال سياسي مشترك تتحقق فيه وحدة المعارضة من جهة ووحدة السلطة والمعارضة من الجهة الأخرى. ولعله من الواضح أننا لا نقصد بوحدة المعارضة ما كان يسمى التحالفات السياسية والأيديولوجية أو اندماج الأحزاب المتقاربة سياسياً أو أيديولوجياً في حزب واحد، ولا ما يسمى الجبهات القومية أو الوطنية التقدمية أو غيرها، فهذه وتلك وهاتيك نتاج ظروف عارضة وعابرة، وربما كانت مصادرة على الوحدة الفعلية وعلى الحرية. فالحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وحرية الاختيار في الوقت ذاته هي أساس الوحدة الفعلية.

بيد أن هناك تعدداً وتعدداً، هنالك تعدد هو قوام وحدة المجتمع ووحدة مجاله السياسي، وتعدد هو نتاج تذرّر المجتمع وتشظي مجاله السياسي ومظهر من مظاهرهما. ولكم يأسى المرء لأن التعدد القائم عندنا هو من النوع الثاني. وهو تعدد يطرح جملة من المشكلات النظرية والعملية لم ينشغل بها الفكر السياسي العربي إلى اليوم بكل أسف.

٩ ـ لتشظي المجال السياسي عندنا نسقان مترابطان من الأسباب، يتصل النسق الأول بالتأخر التاريخي للمجتمع العربي بوجه عام، تأخر يتجلى في صلابة البنى والتشكيلات والعلاقات الاجتماعية المغلقة والمتحاجزة، ما قبل القومية أو ما قبل الأموية، ويتكثف في المجال الأيديولوجي ـ السياسي. وقد أعيد إنتاج هذه البنى والتشكيلات والعلاقات في المجال السياسي، فتحولت الأحزاب السياسية الحديثة إلى عشائر سياسية

أو طوائف سياسية مغلقة ومتحاجزة ومتنابذة، كل واحد منها هو «الملة الناجية». ويتصل النسق الثاني بندمير الفئات الاجتماعية الحديثة، وانهيار الفئات الوسطى التي تؤلف أكثرية الشعب خاصة، نتيجة تخريب بنى الإنتاج الاجتماعي، ولا سيما الاقتصاد والثقافة والتربية والسياسة. ونتيجة الاحتكار الفعال للثروة والقوة والسلطة، واغتيال جنين الدولة الوطنية / القومية، وتعمق الدولة القطرية المرسملة طرداً مع تعمق الاختراق الإمبريالي الذي تمفصل ولا يزال مع النسقين كليهما. مما يجعل عملية الإصلاح الواجبة والضرورية مرتبطة أوثق ارتباط بالمشروع النهضوي العلماني، الديموقراطي المنشود. ولم يعد ثمة مجال للشك في أن المشروع النهضوي القومي الديموقراطي الإنساني بات مرهوناً بمشروع الإصلاح ومتوقفاً عليه.

١٠ ـ في ضوء ما سبق يمكن القول إن وحدة قوى المعارضة ومن ثم وحدة السلطة والمعارضة شرطان ضروريان لإصلاح الأوضاع القائمة وتجاوزها ولا سيما على صعد الاقتصاد والثقافة والتربية والسياسة. فقد بات على السلطة أن تعترف بفساد الأوضاع القائمة وبقسطها في المسؤولية عن هذا الفساد، وبات على المعارضة أن تتوقف عن الرفض وتعمد إلى الاختيار، وتكف عن النظر إلى الفساد القائم على أنه أحد مسوغات معارضتها وعلى أنه ضروري لخطابها. فالمعارضة والسلطة معاً في خطر؛ لأن مصدر قوتهما ومشروعيتهما ومسوغ وجودهما قد بات في خطر، أعني الوطن والقانون والحرية.

تصبح السلطة أكثر ديمقراطية باستماعها إلى اراء المعارضة . وتصبح المعارضة أكثر اقتراباً من السلطة والتأثير فيها .

خامسا : المعارضة والنظم السياسية : درجة قوتها في تكريس التداول السلمي للسلطة

يختلف حجم المعارضة ودرجة قوتها من نظام سياسي إلى اخر تبعاً لإختلاف انماط النظم السياسية وطبيعتها وفقاً للقيود المفروضة على أشكال التعبير عن المصالح السياسية ، و وفقاً لذلك يمكن تصنيف النظم السياسية تبعاً لموقفها من المعارضة ببعدين أساسيين [٢٥] :

الاول : درجة حرية المنافسة (بمعنى مدى وجود مؤسسات مفتوحة أو عامة أمام المعارضة).

الثاني: نسبة المشاركة (نسبة السكان الذين لهم حق المشاركة بشكلٍ متساوٍ في معارضة سلوك الحكومة) .

ووفقاً لهذين البعدين يمكن تصنيف النظم السياسية الى ما يأتي :

١. نظم الهيمنة : حيث التقييد الشديد على حرية التعبير ولا تسمح بإقامة الاحزاب والتنظيمات الاخرى .
٢. نظم التعددية : حيث التقييد المحدود والمنظم لحرية التعبير حيث تسمح بإقامة الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى .
٣. النظم المختلطة : وهي خط الاعتدال بين التقييد والحرية أو بين الهيمنة

(٢٥) وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١١ .

والتعدديــة .

ويتعيـن علـى القـوى السياسـية التـي تفكـر بالانتقـال الـى المعارضـة ان تعـرف ان المعارضـة ليست مجـرد بيـان، وانمـا يفتـرض ان تكـون خطـوة نحـو اعـادة هندسـة بنـاء الدولة مـن خـلال [٢٦] :

١- فصـل المسـار السياسـي عـن المسـار التنفيـذي وعـدم تطبيـق قاعـدة الاسـتحقاق الانتخابـي علـى مناصـب الدولـة مـن وكيـل وزارة فمـا دون .

٢- اعتمـاد معيـار الكفـاءة والنزاهـة بـدل معيـار الانتمـاء والـولاء فـي تولـي الوظائـف العامـة.

أن تطـور المقاربـات ونضجهـا يسـهم فـي تقديـم تقييـم حيـادي لمختلـف تجـارب المعارضـات السياسـية فـي الشـرق والغـرب علـى حـد السـواء؛ حيـث بتنـا مثـلاً أكثـر وعيـاً بـأن المعارضـة فـي الغـرب هـي الآن أكثـر تطـوراً وأقـل إثـارة للجلبـة وتشـارك بصـورة جديـة فـي المحافظـة علـى الاسـتقرار، لأنهـا معارضـة تنصـاع بكثيـر مـن الاحترافيـة لقواعـد اللعبـة السياسـية، نتيجـة ارتباطهـا بالنسـق العـام الـذي يرسـم مسـارات تحـرك النخـب السياسـية الموجـودة فـي السـلطة أو خارجهـا.

وبالتالـي، فإنـه وبعـد أن تراجعـت فـي الغـرب الثقـة التـي كان يضعهـا المواطـن فـي نخبـه مـن داخـل السـلطة والمعارضـة التقليديـة، طفـت علـى السـطح أشـكال مزعجـة وغيـر معهـودة مـن المعارضـة فـي دول مثـل: فرنسـا وإيطاليـا، وأضحـى التيـار الشـعبوي، قـادراً علـى إفسـاد قواعـد اللعبـة إلـى الحـد، الـذي اسـتطاع أن يهـدد فيـه لأول مـرة منـذ عقـود، اسـتقرار وسـيادة أنظمـة قويـة مثـل النظـام الفرنسـي؛ فقـد عاشـت فرنسـا مؤخـراً تجربـة قاسـية علـى خلفيـة احتجاجـات أصحـاب «السـترات الصفـراء» [٢٧] .

لا وجـود لنظـام سياسـي دونمـا معارضـة ، فالصـراع علـى السـلطة (أو وظائفهـا) هـو محـور الصراعـات الانسـانية عبـر التاريـخ . لكـن ، اختـلاف أشـكال المعارضـة يتبـع النظـام السياسـي نفسـه ، فالمعارضـة بالنظـام الديمقراطـي أسـاس ، بينمـا لا معارضـة فـي ظـل الانظمـة الثيوقراطيـة والشـمولية والدكتاتوريـة والملكيـة – نسـبيا- الحاكمـة ، كونهـا أنظمـة مغلقـة سياسـياً تقـوم بنيتهـا علـى احتـكار السـلطة وتأميمهـا الايديولوجـي وتوريثهـا العائلـي أو الفئـوي ومعارضتهـا هنـا تعنـي اسـقاطها (ثوريـاً أو انقلابيـاً) وزوال نمـوذج الدولـة كبنيـة ونظـام حكـم وهويـة سياسـية ، لـذا فهـي معارضـة للدولـة وليـس فـي الدولـة [٢٨] .

يمكن تصنيف أشكال المعارضة السياسية بما يأتي [٢٩] :

درجـة تركيـز المعارضـة : تعـرف المعارضـة درجـات مختلفـة مـن التماسـك التنظيمـي فهـي قـد تتركـز فـي تنظيـم واحـد أو تتفـرق إلـى مجموعـة مـن التنظيمـات التـي تعمـل كل منهـا بصـورة مسـتقلة عـن الاخـرى ، وليـس هنـاك نظـام ديمقراطـي تتركـز فيـه المعارضـة فـي تنظيـم واحـد فليـس هنـاك حـزب سياسـي واحـد يجمـع كل أطيـاف المعارضـة (بمعنـى

(٢٦) محمـد عبـد الجبـار الشـبوط ، فـي المعارضـة السياسـية ، جريـدة الصبـاح (العراقيـة) ، الاثنيـن ١٧ حزيـران / يونيـو ٢٠١٩ .

(٢٧) الحسين الزاوي ، المعارضة السياسية بين الشرق والغرب ، جريدة الخليج (الاماراتية) ، ٢٠١٩/٧/١٣ .

(٢٨) حسين العادلي ، المعارضة في الدولة وللدولة ، جريدة الصباح (العراقية) ، الجمعة ٥ تموز / يوليو ٢٠١٩ .

(٢٩) وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١١- ٣١٢ .

ان المعارضة تتحدد بدلالة الحزب السياسي) . وعليه فإن درجة تركيز المعارضة تعتمد على النظام الحزبي ففي نظم الحزب المهيمن تتوزع المعارضة على عدة اجنحة داخل الحزب أو بين مجموعة أحزاب صغيرة . وإن اعلى درجات تركيز للمعارضة توجد في الانظمة ذات الحزبين خلافاً للنظم السياسية التعددية التي تتفرق فيها المعارضة بين الاحزاب المختلفة .

ولذلك تُعد المعارضة السياسية ركن من الاركان الاساسية لبناء النظام البرلماني .

درجة تنافسية المعارضة : تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها وهنا لا ترجع درجة المنافسة بين المعارضة الى التوجهات السياسية للفاعلين السياسيين بقدر ما ترتبط بدرجات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان ، وتزداد حدة المنافسة في النظم ذات الحزبين على عكس النظم التعددية حيث حدة المنافسة اقل إلا إذا استطاع احد الاحزاب تشكيل اغلبية كبيرة .

أهداف المعارضة

لكل الفاعلين السياسيين أهداف طويلة المدى واخرى قصيرة المدى إلا أن الأخيرة تتحكم في اختيار الاستراتيجية المناسبة على حساب الاولى . ومن ثم فإن الاهداف تتمثل بالغايات التي تسعى المعارضة للوصول اليها من خلال تغيير سلوك الحكومة ، اما الاستراتيجية فتتمثل بالوسائل التي تختارها لتحقيق اهدافها . والمعارضة قد تسعى الى التعيير من خلال مستويات (الاشخاص ، السياسات ، بنية النظام السياسي ، البنى الاقتصادية والاجتماعية) .

الاستراتيجيات

تختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير أو منع تغيير سلوك الحكومة تجاه موضوع ما ، إلا أن تحديد الاستراتيجية المناسبة يرتبط بطبيعة النظام السياسي وبالتالي فإن استراتيجية ما قد تكون مناسبة لنظام معين وغير ملائمة لنظام اخر .

ففي نظام الحزبين حيث تكون المعارضة على درجة كبيرة من التمايز قد تلجأ المعارضة الى كسب أكبر عدد من الاصوات في الانتخابات وتشكل الاغلبية البرلمانية ، في حين قد تلجأ المعارضة إلى الدخول في ائتلافات لتشكيل هذه الاغلبية في نظم التعددية الحزبية او قد تلجأ إلى استراتيجية تشاركية مع الحكومة في حالة تعرض والأمن القومي إلى خطر حقيقي فتترك خلافاتها مع الحكومة وتتفق على تجاوز المحنة وغير ذلك من الاستراتيجيات التي قد تلجأ اليها المعارضة لتحقيق اهدافها .

والملاحظ أن هناك تناقضاً ملحوظاً في علاقة السلطة السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الاوسط مع أطراف المعارضة حيث إن الشعارات والخطابات تعطي الحق لنشاطات وممارسات الأحزاب المعارضة في الوقت الذي يثبت الواقع العملي عكس تلك الشعارات والخطابات وغالباً ما نجد الافراد أحزاب المعارضة يمارسون دورهم في الخفاء خوفاً من الملاحقات القضائية والسياسية التي تصدرها ضدهم السلطة الحاكمة وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تشويه الحالة السياسية والمعارف السياسية لدى المواطن البسيط الذي وقع

ضحية ممارسة السلطة وتردد المعارضة في إحداث التغيير المرجو(٣٠) .

عليه فان الامر يقتضي وجود نوع من المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة التي تتحول إلى سلطة على أن أفراد يستطيعون دون اكراه أن يعبروا عن رأيهم ، وبذلك يصبح الخضوع للسلطة نوعاً من الحرية أو نوعاً من التوافق الإرادي مع النظام (٣١) .

في الأنظمة الديمقراطية يتم حل الإشكالات الناتجة عن هذه التعارضات ما بين السلطة والمعارضة في إطار القانون والتوافق المُلزِم على الثوابت والمرجعيات الوطنية وعلى قاعدة التداول السلمي للسلطة. أما في دول العالم الثالث وخصوصا الدول العربية حيث الدولة الوطنية حديثة العهد وتعيش أزمة تكوينية والمواطنة فيها ضعيفة وانتماءات ما قبل الدولة من اثنية وطائفية أكثر قوة وتأثيرا أحيانا من الدولة نفسها، ومن هم في السلطة لم يصلوا لها في الأغلب عن طريق الانتخابات بل ورثوا السلطة أو استلبوها عن طريق الانقلابات، بالإضافة إلى ضعف إن لم يكن غياب الديمقراطية، مؤسسات وثقافة.

لكل ذلك فإن الفجوة ما بين السلطة والمعارضة تكون كبيرة، ولا تقتصر الاختلافات حول البرامج السياسية والاقتصادية بل تتجاوزها للاختلاف حول الثوابت والمرجعيات الوطنية، مما يؤدي لانتشار علاقات عنف بينهما ورغبة كل طرف في إقصاء الطرف الثاني من المشهد السياسي موظفاً خطاب التخوين والتكفير بدلا من البحث عن قواسم مشتركة تؤسس لشراكة سياسية، وإن حدث تداول للسلطة فعن طريق الانقلابات والثورات غالباً (٣٢) .

سادسا : المعارضة ضرورة لعدم احتكار السلطة والاستئثار بها

من يتحسس من وجود معارضة، ويعلن ذلك للوجود رفضا واعتراضا، ينس أن لوجود ذاك مبررات موضوعية لا حصر لها، ناهيك عما يحمله معه من مكتسبات تغتني بها عملية التنمية السياسية في أي بلد، وفي جملتها تنمية الدولة الوطنية، بما هي هدف كل سياسة وطنية. نشير، سريعاً، إلى ثلاثة من تلك المبررات والمكتسبات التي يضمرها قيام المعارضة (٣٣) :

أولها، أنه لا دولة ممكنة في التاريخ تقوم على رجل واحدة هي السلطة أو النخبة الحاكمة، إذ ليس في المجتمع رأي سياسي واحد، بل آراء متعددة لا تقبل المحو والإلغاء . المجتمع طبقات وفئات شتى، وتيارات من الرأي والخيارات عدة، ولا يمكن لأي سياسة وطنية رشيدة إلا أن تأخذ في الحسبان هذه الحقيقة، وتوفر لها فرص التعبير عن نفسها، إن هي أرادت - حقا - بناء دولة وطنية.

(٣٠) محمد خيرت يوسف كيلاني ، الاعلام والصحافة السياسية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٧٠ .

(٣١) نجدت صبري ئاكرة يى ، الاطار القانوني للأمن القومي : دراسة تحليلية ، دار دجلة ، عمان – الاردن ، ٢٠١١ ، ص ١٤٣ .

(٣٢) ابراهيم ابراش ، حول جدلية السلطة والمعارضة ، نقلًا عن الرابط

https://middle-east-online.com/%D8%AD%D%88%9D%-84%9D%8AC%D%8

(٣٣) عبد الاله بلقزيز ، وظائف المعارضة في النظام السياسي ، نقلًا عن الرابط

https://arabi21.com/story/910407/%D%88%9D%8B%8D%8A%7D%8A%6D

ثانيها، أن النظام السياسي العقلاني، والذكي، هو النظام الذي يوفر الأقنية، والأطر المؤسسية، والتشريعات المناسبة لقيام معارضة وطنية يتقوى بها المجال السياسي. أخطر شيء على نظام سياسي ما، وجود حال من الفراغ السياسي في مركز المعارضة، هذا الفراغ ينذر الحياة السياسية بهزات اجتماعية غير متوقعة، باحتمال صعود قوى غير مؤطرة، أو غير منتظمة تحت سقف الشرعية الدستورية والقانونية، لملء ذلك الفراغ. النظام السياسي الحكيم هو الذي يقدم، بشجاعة، على إجراءات تدفع نحو خلق تلك المعارضة إن لم تكن تتمتع بوجود موضوعي، فذلك من ضمانات استقراره.

وثالثها، أن وظيفة المعارضة في أي دولة ومجتمع - إن كانت معارضة مدنية- هي تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي الذي لا غنى عنه للدولة والمجتمع؛ لأنه البنية التحتية للأمن الاجتماعي، والسلم المدني، والاستقرار السياسي.

فكلما ازدادت نظرة العداء الحكومي للأحزاب المعارضة وكانت القيود المفروضة على النشاط الحزبي الحقيقي شديدة كما هو الحال في الدول النامية كلما زاد احتمال ظهور عدم الاستقرار السياسي في المجتمع وتفسير ذلك أن التعددية الحزبية توفر طريقة سليمة لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة . وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الحائز على الأغلبية ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقاً للمتغيرات المختلفة من أراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية، ويترتب على ذلك عدم الحاجة إلى أساليب تتخطي الأطر والمؤسسات القائمة، لا التعددية الحزبية بمفهومها الصحيح إذا طبقت بشكل سليم تتيح فرصة الإحلال والتغير وتبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة بطريق سليمة ومنظمة يكفلها القانون.

على اعتبار أن الآخذ بالتعددية الحزبية ينطوي في ذات الوقت على التسليم بحق كل حزب من الأحزاب القائمة في تولي زمام السلطة طالما أن ذلك يتم وفق قواعد شرعية، مما يكون من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار السياسي داخل المجتمع، والعكس صحيح فحيث لا توجد تنظيمات سياسية تستوعب كل أو معظم الاتجاهات السياسية في إطار النظام السياسي وتضم المعارضين للحكومة، فحينئذ لا يكون ثمة خيار أخر أمام الاتجاهات السياسية المعارضة سوى الخضوع للسلطة الحاكمة أو التمرد عليها والخروج على النظام [٣٤] .

تستمد السلطة شرعيتها وتفرض قوتها القانونية والمادية من خلال قبول ورضا وقناعات المجتمع بها كحق تمارسه الدولة عليهم. وبما أن الدولة تضم في كيانها عموم المجتمع , بما فيه من قوى متعددة سواء أكانت في حالة أتفاق أم اختلاف أو صراع, فأن ذلك يؤدي الى أن تكون أحدى مهام الدولة هي أحداث التوازن في العملية السياسية المعبرة عن حالة الصراع السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق مصالح المجتمع,وأحداث هذا التوازن بين تلك القوى بما تمتلكه من شرعية, وهذا يتطلب منع احتكار السلطة من قبل قوى اجتماعية وسياسية معينة, ومن ثم وجوب تداولها قانونياً بين هذه القوى أستناداً الى أرادة أغلبية المجتمع وحقها في إنابة وتولية ممثليها في السلطة أو ممارستها.فتداول السلطة هنا يصبح ذا أساس ديمقراطي, إذ ستجد القوى التي هي خارج السلطة أن لها الحق

(٣٤) أبو زيد عادل القاضي ، نظم و وظائف التعددية الحزبية ، (سلسلة دراسات سياسية) المعهد المصري للدراسات ، القاهرة ، ٢٧ اب / اغسطس ٢٠١٨، ص ص ٣٦ – ٣٧ .

في المشاركة فيها أو ممارستها. إذ أن احتكار السلطة ومنع تداولها يدفعان الى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة ,ومن ثم يؤدي أحتكار السلطة الى عدم شرعيتها وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملاً طبيعياً في سياق الفهم السياسي العام الذي يؤكد أن السلطة لا تمثل عموم المجتمع ومصالحه, وإنما تمثل فئه اجتماعية أو نخبة سياسية محددة على حساب فئات وطبقات المجتمع , فضلاً عن ذلك أن الحد من ممارسة هذه السلطة على هذه الشاكلة لا يجري ألا من خلال وضع سلطة مقابلة تستطيع الحد من غلوائها, وذلك من خلال مراقبة أعمال السلطة المختلفة عبر أيجاد سلطة معارضة قادرة على مواجهة السلطة الحاكمة الرئيسة, بغية أعادة التوازن في عمل كل السلطة لتتمكن من درء تركيز السلطة بيد قوى سياسية أو اجتماعية واحدة .

وهكذا يتبين أنه في ظل أنظمة سياسية مغلقة تكون السلطة فيها موضع احتكار من فئة اجتماعية ونخبة سياسية ضيقة تحكم بواسطة شرعية دستورية صورية وفي ظل غياب التقاليد الديمقراطية في الممارسة السياسية التي تعني بإمكانيات التغيير باستخدام الوسائل السياسية غير العنيفة وعدم قدرة القوى المعارضة عن تقديم تيار سياسي عام ذي قاعدة تمثيلية واسعة، يصبح العنف هو البديل المتاح سواء من قوى المعارضة الساعية لإحداث التغيير أم من جانب النظام السياسي للحفاظ على الوضع القائم [٣٥] .

التداول على السلطة أنوع كثيرة وأشكال مختلفة، منها المطلق، وفيه تتحول السلطة إلى المعارضة بالكامل، ولا تكون ضمن السلطة الجديدة. والنسبي، وفيه جزء من السلطة فقط يدخل ضمن المعارضة وآخر عبر وسيط [٣٦] .

(٣٥) تحديد مفهوم المعارضة السياسية وتداول السلطة والعلاقة بينهما ، نقلًا عن الرابط
https://www.dorar-aliraq.net/threads/%-157212D%8AA%D%8AD%D%8AF%D9

(٣٦) جبريل العبيدي ، تداول السلطة على الطريقة الليبية ، جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) العدد (١٣٩٠١) ، الاثنين ١٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٦ .

الخاتمة :

بدا واضحا من خلال البحث ان هناك علاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة ، وأي توضيح لهذه العلاقة يتطلب دراسة النظم السياسية والسلطة السياسية لانهما المعنيان بتفسير تلك العلاقة وتحديد طبيعتها ومن ثم بيان جدلية العلاقة بينهما .

وتطرقنا في ثنايا البحث إلى الاطر النظرية التي تحدد طبيعة العلاقة بين طرفي الموضوع ، وكيف انهما مترابطان وايجابيان في النظم السياسية الديمقراطية ، ونوهنا إلى الخبرة التاريخية العربية في هاتين النقطتين و وضحنا كيف ان الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة ، إلا أن التراث السياسي العربي تميز بالسلبية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة ، وكيف انها غالبا كانت غير سلمية وكذا الحال بالنسبة إلى المعارضة السياسية وكيف انها غالباً كانت تعمل خارج الاطر المؤسسية التي لم تستطع ان تكيف المعارضة وتجعلها ضمن قواعد اللعبة السياسية .

ومن ثم وضحنا ، إن القيمة المؤسسية لمبدأ تداول السلطة لا تنحصر في فتح سبل العمل السياسي المشروع أمام التنظيمات السياسية فحسب، وإنما في انه يتضمن آلية محددة لتنظيم عملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية أيضا، ومن هذا الجانب ليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للأحزاب أية قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب على الوصول إلى السلطة .